# مساهمة الفاعل المحلي في استدامة الموارد المائية والترابية بالمجالات شبه الجافة المغربية حالة عبدة الشمالية بإقليم آسفي

# The contribution of the local actor to the sustainability of water and soil resources in the Moroccan semiarid areas: the northern part of Abda, Safi region as a case study.

**عثمان تاموسيت[1]، المامون لهلال[2]**

[1] مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة (المغرب)، othmane.tamoussit@gmail.com

[2] مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة (المغرب)، lahlalelmamoun@gmail.com

تاريخ الاستلام: 29 /2020/08 تاريخ القبول: 29 /2020/08 تاريخ النشر: 03 /2020/09

**ملخص:**

تعتبر الموارد المائية والترابية من الأسس التي تقوم عليها كل تنمية فلاحية تستهدف الأرياف خاصة تلك الواقعة بالمجالات شبه الجافة التي تعاني، عموما، من عدم كفاية التساقطات وتذبذبها وضعف الموارد المائية وكذا ندرة التربات الخصبة. ويهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على تدخلات بعض الفاعلين الرسميين، على المستوى المحلي، في تدبير تلك الموارد من أجل تطوير قدرات الفلاحين ومعارفهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، وعلى الخصوص دور مؤسسات التعليم والإرشاد الفلاحيين.

غير أن هذه المؤسسات تواجه إكراهات تحول دون قيامها بالدور المنوط بها زيادة على ضعف انفتاحها على مجال الدراسة، وهو ما سيجعل الفلاح المحلي يواجه الظروف الطبيعية الصعبة باللجوء إلى طرق متنوعة موروثة من الماضي أو مشجعة من طرف الدولة في إطار الدعم الممنوح لبعض الزراعات كتعبئة مياه التساقطات وتنويع التقنيات الفلاحية وتثمين المنتجات المجالية.

**كلمات مفتاحية:** الموارد المائية والترابية.، الإرشاد الفلاحي.، التعليم الفلاحي.، الفلاح المحلي.، المنتجات المجالية.

**تصنيف JEL**: Q2، O1.

**Abstract:**

Water and soil resources are regarded one of the foundations for every agricultural development, especially if they target the rural areas in semi-arid regions which generally suffer from inadequacy and fluctuation in rainfall, scarce water resources and the lack of fertile soils. This article aims to cast some light on the intervention of some official local actors in the management of these resources in order for farmers to develop their abilities and knowledge and improve their social status, particularly the role of educational institutions in providing farmers with agricultural advice and guidance.

However, these institutions still face several challenges hampering them from fulfilling the role assigned to them. In addition to this, these institutions have not yet shown great openness to the geographical field of study in question, which will make the local farmer deal with harsh natural conditions by resorting to various methods, either inherited from the past or encouraged by the state, within the framework of subsidizing farming. Such methods include rainwater harvesting, diversification of agricultural technologies, and the valuing of local products.

**Keywords:** water and soil resources, agricultural guidance, agricultural learning, local farmer, local farming products.

**Jel Classification Codes :** O1, Q2.

المؤلف المرسل: عثمان تاموسيت، الإيميل: othmane.tamoussit@gmail.com

**1. مقدمة :**

يشكل القطاع الفلاحي في المغرب قطاعا أساسيا، رغم التطور الذي شهدته باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، نظرا لدوره في تشغيل أزيد من 40 % من السكان ومساهمته في الناتج الداخلي الخام بما لا يقل عن 14 %. ومعلوم أن هذا القطاع يقوم، بدرجة كبيرة، على استعمال الموارد الطبيعية، ولا سيما الماء والتربة، من أجل تنمية البلاد، من جهة، ومن أجل تحسين مستوى عيش الساكنة الريفية، من جهة أخرى.

وهكذا، أشرفت الدولة، مباشرة بعد الاستقلال سنة 1956، وباعتبارها الفاعل الرئيسي داخل التراب الوطني المغربي، على تنفيذ مجموعة من المشاريع التنموية التي وضعت ضمن أولوياتها تحقيق التنمية بمختلف أشكالها الاقتصادية والاجتماعية. ولعل مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي التي انطلقت، منذ ستينيات القرن 20، من أهمها بحكم انعكاساتها الإيجابية، إذ تمكن المغرب بفضلها من سقي أكثر مليون هكتار وتلبية حصة كبيرة من حاجيات البلاد في بعض المواد الاستراتيجية كالسكر والحليب واللحوم.

إلا أن إشراف الدولة، بشكل كلي، على المشاريع الفلاحية أثبت، مع ذلك، عجزه في خلق تنمية متوازنة وشاملة لمختلف مكونات التراب الوطني بحيث خلقت تلك المشاريع تفاوتات مجالية بين قطاعات بورية مهمشة وقطاعات مسقية محظوظة. أمام هذا الواقع، اتجهت الدولة نحو إرساء مؤسسات تابعة لها وذات نفوذ محلي يكون من بين اختصاصاتها قيادة التحديث الفلاحي، ونخص هنا بالذكر مؤسسات الإرشاد والتعليم الفلاحيين، بالإضافة إلى التواصل، في إطار مقاربة تشاركية، مع الفاعل المحلي الأساسي وهو الفلاح باعتبار المستهدف بكل عملية تنموية وأدرى بمجاله وخصوصياته لا سيما إذا كان ذلك المجال موسوما بجفافه كالمجالات شبه الجافة محدودة الموارد والحساسة للتقلبات المناخية، ومنها عبدة الشمالية.

- **إشكالية الدراسة:**

تنصب إشكالية هذه الدراسة على البحث في العلاقة القائمة بين دور الفاعلين المحلين المشتغلين في القطاع الفلاحي، وبالضبط المؤسسات الرسمية التابعة للدولة كمؤسسات الإرشاد والتعليم الفلاحيين، في تنمية معارف الفلاحين وتدعيمها من أجل تدبير مستدام لمواردهم المائية والترابية يكون من أهدافه تحسين مستوى عيشهم ضمن مجال شبه جاف.

للإجابة على هذه الإشكالية، يتطلب الأمر طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تلعب مؤسسات الإرشاد والتعليم الفلاحيين دورا فعالا في تأطير الفلاحين وتنمية قدراتهم ومهاراتهم في التعامل العقلاني مع الموارد المائية والترابية داخل المجال في أفق تحسين مستوى عيشهم؟
- ما مدى تفاعل الفلاح العبدي مع المعارف المنقولة عن طريق قنوات الإرشاد والتعليم الفلاحيين في تدبير موارده المائية والترابية؟

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المركزية، نجملها فيما يلي:

- الوقوف على الدور الذي تلعبه مؤسسات الإرشاد والتعليم الفلاحيين في تنمية وتطوير معارف ومهارات الفلاحين.
- إدراك مواقف الفلاحين المحليين من المعارف المقدمة ومدى استفادتهم منها في تدبير مواردهم المائية والترابية في أفق تحسين مستوى عيشهم.
- رصد بعض الاستراتيجيات التي يقوم بها الفلاح العبدي في التعامل مع مجاله الفلاحي باعتباره أدرى بخصوصياته الطبيعية وقدراته على التأقلم.

- **منهجية الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة عدة تقنيات ميدانية، تمثلت في الاستمارة والمقابلة. بالنسبة للاستمارة، فقد تم توجيهها إلى تلاميذ المؤسسات التعليمية الفلاحية ومؤسسات التكوين الفلاحين بمركز جمعة سحيم الواقع وسط سهل عبدة، وركزت، بالأساس، على طرح أسئلة لها علاقة بالأصل الجغرافي للتلاميذ وأسباب اختيارهم لهذا النوع من التعليم أو التكوين ومدى

استفادتهم من المعارف الملقنة. أما المقابلات، فأجريت، من جهة، مع تقنيي مراكز الاستشارة الفلاحية بكل من جمعة سحيم وحد حرارة، متوخين منها الحصول على معلومات تخص مدى تفاعل الفلاحين مع ما ينقله التقنيون من معارف جديدة وكذا الإكراهات التي تحد من عملهم، ومن جهة ثانية، أجريت مقابلات مع عدد من الفلاحين لاستجلاء موقفهم من المعارف المقدمة إليهم من طرف تقنيي مراكز الاستشارة الفلاحية.

وبغية تقديم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، نقترح تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية كما يلي:

أولا: تحديد الإطار المفاهيمي للدراسة؛

ثانيا: رصد أهم الموارد الفلاحية بعبدة الشمالية؛

ثالثا: الإكراهات التي تواجه مؤسسات التعليم والإرشاد الفلاحي في تنمية وتطوير قدرات الفلاحين.

**أولا: الاطار المفاهيمي للدراسة**

**1. الفاعل المحلي:**

يعتبر مفهوم "الفاعل" (**Actor**) حديثة النشأة، إذ ارتبط أول مرة بالكتابات التي تناولت قضايا التنمية المحلية، خاصة مع تحول النظرة إلى الإنسان أو السكان بصفة عامة باعتباره موردا قابلا للتعبئة من أجل مواصلة مسلسل التنمية داخل مجال جغرافي معين، غالبا ما يكون إقليم الدولة[1]. وتعرف بعض الدراسات الفاعل بكونه هو كل من يقرر ويقوم بالفعل باستعمال وسائل واستراتيجيات مختلفة ترتبط بتمثلاته ومصالحه التي يهدف من خلالها سد حاجياته وتقوية تأثيره حتى يكون قادرا على مراقبة المحيط الذي يعيش فيه[2].

من جهة أخرى، يرتبط بمفهوم الفاعل، إجمالا، مفاهيم أخرى تشكل كيانه الداخلي، من أهمها مفهوم القيادة والتواصل.

غير أن الفاعل ليس بصيغة المفرد بل يتعدد بحسب تعدد المعايير المعتمدة في تصنيفه. ودون الخوض في تلك المعايير نكتفي بالتركيز على المعيار المجالي الذي يسمح بالتمييز بين نوعين من الفاعلين: فاعل خارجي وآخر محلي، غير أن تناول هذين النوعين لن يخرج عن إطار موضوع ومجال هذه الدراسة وهو تدبير الموارد الفلاحية بالمجالات شبه الجافة المغربية.

النوع الأول هو الفاعل الخارجي الذي ينصب مجال اهتمامه على مجموع تراب وطني معين أو على جزء واسع منه (جهة أو ولاية على سبيل المثال) وتتميز قرارته بطابعها المركزي أي أنها تتخذ انطلاقا من العاصمة سواء كانت عاصمة وطنية أم جهوية. وغالبا ما يتعلق بهذا النوع من الفاعلين الهيئات الإدارية التابعة لوزارة الفلاحة (مديرية الهندسة القروية)، ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والمياه (المديرية العامة للمياه، ومديرية الأرصاد الجوية الوطنية)، والتي يوجد مقرها في الغالب بالعاصمة الرباط[3].

أما النوع الثاني، المعني بهذه الدراسة، فهو الفاعل المحلي (**Local acteur**) الذي ينشط داخل حيز مجالي ضيق ومحدود مساحيا، ينطلق من الاستغلالية كوحدة مجهرية إلى الإقليم باعتباره تقسيما مجاليا لتراب محدد. ويدخل ضمن هذا الصنف: الفلاح، ومؤسسات الإرشاد والتعليم الفلاحيين المتواجدة بالمجال المعني، والمديريات الإقليمية للفلاحة، وبصفة عامة، كل المصالح الخارجية للدولة ذات الصلة بالقطاع الفلاحي ولها نفوذ محلي. كما يمكن إضافة مكونات أخرى محلية كمختلف أنواع التعاونيات وفي مقدمتها تعاونيات مستعملي الماء للأغراض الزراعية.

يجب التنبيه، في هذا الصدد، إلى أن مفهوم الفاعل المحلي يختلف عن مفهوم آخر قريب منه، وهو "الفاعل الترابي" (**Territorial actor**)، ذلك أن هذا المفهوم يشمل جميع الفاعلين المتدخلين في تراب معين، كيفما كان مقياسه، فالدولة التي اعتبرناها سلفا فاعلا خارجيا تعتبر هنا فاعلا ترابيا يؤطر من خلال قراراته وتوجهاته ومشاريعه المختلفة ترابا محليا.

**2. التعليم الفلاحي:**

يعتبر التعليم الفلاحي دعامة أساسية من شأنها تعزيز التنمية والتحديث في القطاع الفلاحي وأنظمة الإنتاج، لذلك تراهن عليه المؤسسات العمومية عن طريق تكوين أطر تقنية فلاحية والمساهمة في إعداد وتنفيذ برامج البحث والتنمية.

على المستوى الوطني (المغرب)، يرتكز مسار التعليم الفلاحي على نظامين للتكوين: **نظام "التكوين المهني الفلاحي"** الذي يهدف إلى تلبية احتياجات القطاع الفلاحي من الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على الرفع من المستوى التقني للمقاولات والاستغلاليات الفلاحية ودعم تنافسيتها[4]. ويتم توفير هذا النوع من التكوين عبر 45 مؤسسة تابعة للمديريات الجهوية للفلاحة، تتوزع على مختلف جهات المغرب الاثنا عشر، على الشكل التالي:

- 8 معاهد تقنية فلاحية متخصصة؛
- 11 معهدا تقنيا فلاحيا؛
- 26 مركزا للتأهيل الفلاحي.

أما النظام الثاني، فهو "**التعليم التقني الفلاحي**"، يهدف إلى "تمكين التلاميذ من الانفتاح على الوسطين الفلاحي والقروي واستيعاب خصوصياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحصول على المعارف التقنية التي تمكنهم من مواصلة الدراسات العليا في الميدان الفلاحي"[5]. ويتم تأمين هذا النظام، حاليا، عن طريق مجموعة من المؤسسات التعليمية التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر: 9 ثانويات فلاحية و30 إعدادية قروية.

ويتوفر إقليم آسفي على مؤسستين للتعليم والتكوين الفلاحي هما المعهد التقني الفلاحي بجمعة سحيم والثانوية الفلاحية بنفس المدينة وهما مؤسستان تشرف عليهما إدارة موحدة واطر تربوية وتكوينية متمايزة.

**3. الإرشاد الفلاحي:**

يمكن تعريف الإرشاد الفلاحي بكونه عملية تعليمية مستمرة وغير رسمية يتم من خلالها نقل معارف جديدة وتحسين اختيارات الزراعة وتربية الماشية ورفع المستوى المعيشي لمجتمع الفلاحين وذلك بهدف إدخال تغييرات على سلوك الفلاحين[6]. وتقوم هذه العملية، لدى بعض النظريات التعليمية، على مبدأ "التواصل الفعال" الذي يستثمر فيه "المرشد الفلاحي" المعارف والتقنيات التي اكتسبها الفلاح وخصائص محيطه لحمله على تطبيق التقنيات الحديثة.

على المستوى المؤسساتي، فإن مهمة الإرشاد الفلاحي، توكل إلى المكاتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بالنسبة لدوائر السقي الكبير، أما بالنسبة للمجالات البورية أو المسقية في إطار السقي الصغير والمتوسط، فقد أوكلت هذه المهمة إلى ما كان يعرف سابقا بـ "مراكز الأشغال الفلاحية" والتي تحولت حاليا إلى مراكز الاستشارة الفلاحية.

وسيتم التركز هنا على الدور الذي تلعبه مراكز الأشغال الفلاحية التي يعود تاريخ تأسيسها، على المستوى الوطني، إلى فجر الاستقلال، وبالضبط إلى سنة 1957 حيث عوضت ما كان يسمى في عهد الحماية بـ "قطاعات تحديث الفلاحين"[7]. وقد خول الظهير المؤسس لهذه المراكز صفة مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وجعلها خاضعة لوصاية زارة الفلاحة ولمراقبة مصالحها المحلية خاصة المديريات الإقليمية للفلاحة. ويتوفر كل مركز على مجلس إدارة يتألف من ممثلي وزارات الفلاحة والمالية ومن الرؤساء والمستشارين الجماعيين ومن رئيس الغرفة الفلاحية، ويعقد جلساته تحت رئاسة السلطة المحلية. ومن أهم اختصاصات مراكز الأشغال الفلاحية تهيئ الوسائل اللازمة أمام الفلاحين لتسهيل عملية تحديث قطاعي الفلاحة وتربية الماشية.

إلا أن هذه المراكز، انطلاقا من بداية الثمانينات من القرن العشرين، عرفت تراجعا ملموسا نتيجة النقص في وسائل العمل والموارد البشرية، فأصبحت مهمتها تكاد تنحصر في الإرشاد الفلاحي إضافة إلى تقديم بعض الخدمات كبيع البذور المنتقاة في بداية كل موسم فلاحي.

وانسجاما مع هذا التوجه الجديد، قررت الدولة المغربية سنة 2013، تعويض هذه المراكز بأخرى تحمل اسم "مراكز الاستشارة الفلاحية"، وذلك بمقتضى القانون رقم 58-12 الذي نص على المهام المنوطة بها. ومن هذه المهام:

- مواكبة وتأطير وتقديم الاستشارة للمهنيين بسلاسل الإنتاج الفلاحي في مجال تقنيات وتدبير الاستغلاليات وإنتاج وتثمين وتسويق المنتوجات الفلاحية؛
- تأطير الفلاحين في ميدان الاستشارة الخاصة بمكافحة الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات؛
- مواكبة المهنيين في بلورة وإنجاز مشاريعهم الفلاحية من بينها المبتكرة وكذا مشاريع التجميع.
- دعم العمليات المنجزة من طرف باقي الفاعلين في التنمية الفلاحية عبر المساهمة في تتبع مشاريع الفلاحة التضامنية في الميدان؛ والقيام بالعمليات في مجال تسويق المدخلات الفلاحية؛
- مصاحبة ومواكبة الفلاحين في الإجراءات المتعلقة بالاستفادة من الإعانات المالية التي تقدمها الدولة؛
- القيام بأنشطة التكوين المستمر في مجال الاستشارة الفلاحية.

من خلال هذه المهام، يتجلى أن مراكز الاستشارة الفلاحية بالمغرب تركز، إلى حد كبير، على عنصر تقديم الاستشارة وهو ما يعني، نظريا، مساهمتها في نقل المعارف الجديدة إلى الفلاحين من أجل تحسين الإنتاج والتسويق ومحاربة بعض الآفات الزراعية.

**4. عبدة الشمالية:**

عبدة الشمالية أحد المجالات المغربية التي تندرج ضمن ما يطلق عليه الجيومرفولجيون المغاربة "المسيطا المغربية الجنوبية"[8]، والممتدة ما بين واد تانسيفت جنوبا، وواد أم الربيع شمالا، وكتلتي الرحامنة والميسات شرقا، والمحيط الأطلنتي غربا (**الخريطة 1**).

**خريطة 1: موقع عبدة الشمالية ضمن الميسيطا المغربية الجنوبية**

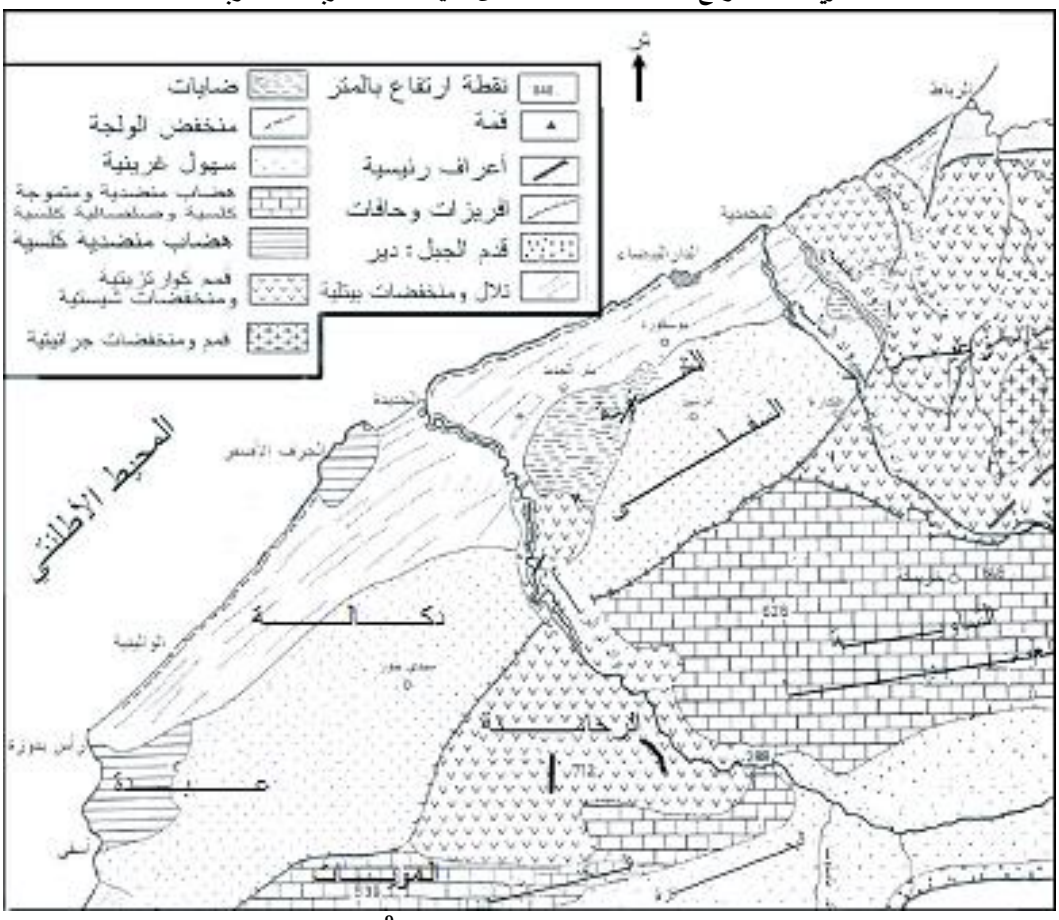


**المصدر: محيي الدين، 2006**[9]

تبعا لهذا الانتماء، تتألف عبدة الشمالية من وحدتين طبغرافيتين: الأولى هي الساحل (بفتح الحاء)، وهي عبارة عن هضاب متموجة تكثر فيها المنخفضات المغلقة وشبه المغلقة، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- **الولجة:** منخفض طولي محاذي للمحيط، يظهر أساسا بالجهة الشمالية الغربية على شكل شريط ضيق لا يتعدى عرضه 1000 متر وطوله 15 كيلومتر.
- **الكثبان البليورباعية:** هضبة مرتفعة تتوالى فيها القمم والمنخفضات التي يطلق عليها اسم "المنخفضات البيكثيبية)، تمتد داخل القارة على طول يقارب 30 كيلمترا، ويظل طابعها الأساسي الانتشار الواسع للقشرة الكلسية.
- **الهضاب الجوراسوكريطاسية:** هضاب متباينة الارتفاع، تغطي مساحة مهمة، وتعرف سيادة التكونات التي تعود للزمن الثاني (الجوراسي والكريطاسي).، وتتخللها مجموعة من المنخفضات الكارستية، أوسعها منخفض حرارة.

أما الوحدة الثانية فهي سهل عبدة، وتتميز، على خلاف الأولى، بطبغرافيتها المنبسطة التي لا تقطعها سوى بعض النتوءات البارزة عند مستويات الاتصال مع الساحَل غربا أو حافة الميسات شرقا.

من جهة أخرى، تنتمي عبدة الشمالية إلى إقليم آسفي الذي يقع، بحسب التقسيم الجهوي الذي عرفه المغرب سنة 2015، لجهة مراكش-آسفي ويحتل جهتها الشمالية الغربية. يغطي مجال الدراسة حوالي 38 % من مساحة إقليم آسفي أي حوالي 1378 كيلومتر مربع، ويتكون من تسع جماعات ترابية موزعة على دائرتين فلاحيتين، هما: دائرة عبدة التي تضم، سبع جماعات أربعة منها تدخل ضمن مجال الدراسة (سيدي عيسى، لحضر، الكرعاني، البخاتي)، ودائرة حرارة التي تتكون من خمس جماعات تدخل جميعها ضمن مجال الدراسة (حرارة، البدوزة، أيير، مول البركي، دار القايد سي عيسى). كما يحتضن المجال ثلاثة مراكز حضرية، أهمها مدينة جمعة سحيم، وسط سهل عبدة، والبالغ عدد سكانها زهاء 11.251 نسمة، ثم مركزين ذوي أهمية أقل يتواجدان بالساحَل، هما: مركز لعكارطة بـ 4.329 نسمة، ومركز حد حرارة بـ 1.287 نسمة[10].

**ثانيا: تتوفر عبدة الشمالية على موارد فلاحية محدودة**

تعاني عبدة الشمالية من غياب المجاري المائية رغم انفتاحها الظاهري على المحيط، ويرجع ذلك إلى تداخل العديد من العوامل الطبيعية، والتي نخص منها بالذكر عاملين أساسيين يتفاعلان مع العامل المناخي.

- **عامل طبغرافي:** افتقار عبدة الشمالية وهوامشها القريبة إلى عاليات هيدروغرافية حقيقية منظمة للجريان السطحي؛
- **عامل مورفوبنيوي:** تهدل سهل عبدة في مقابل صعود المجالات الهامشية - الساحَل وهضاب الرحامنة والميسات - تحت تأثير تكتونية الرباعي القديم والحديث[11]. هذا الوضع جعل المياه القادمة من العاليات القريبة (هضبة الميسات)، تحصر عند مجموعة من المنخفضات بسهل عبدة دون أن تتمكن من اختراق الساحَل والوصول إلى المحيط، مما أدى إلى حرمان بلاد عبدة الشمالية من أي جريان سطحي طبيعي.

أمام ندرة المياه السطحية، تظل التساقطات أهم مصادر الماء بعبدة الشمالية إلا أنها لا ترقى إلى المستوى الذي يلبي حاجيات المزروعات من الماء، فكمية التساقطات تتراوح، عموما، بين 300 مليمتر و400 مليمتر، وتتوزع بطريقة غير منتظمة على المستويين المجالي والزمني.

مجاليا، تتجه التساقطات نحو التراجع من الغرب حيث تمتد الكثبان البليورباعية الساحلية (400 ملمتر كمتوسط سنوي بمركز قصبة أيير) في اتجاه السهل الداخلي (310 مليمتر بمركز جمعة سحيم)[12]. أما زمنيا، فيترجم عدم الانتظام بعدة مؤشرات: تعاقب سنوات رطبة وأخرى جافة، وتركز التساقطات خلال فترة محدودة من السنة لا تتجاوز، في أحسن الأحوال 50 يوما موزعة على أربعة أشهر إلى ستة أشهر تمتد، في الغالب، من شهر شتنبر إلى شهر أبريل. هذه المؤشرات تجعل مجال الدراسة يعاني من تغايرية مطرية تؤثر على الإنتاج الفلاحي بمجال الدراسة، لا سيما في السنوات الجافة التي تسجل مردودا منخفضا ينزل، في الغالب، عن 10 قنطار في الهكتار بالنسبة لمختلف أنواع الحبوب (القمح بنوعيه الصلب والطري، والشعير، والذرة). وتزداد حدة هذه التغايرية تأثيرا مع الارتفاع الكبير في كمية المياه التبخرة، مقارنة بكمية التساقطات، إذ تتراوح كميتها السنوية، حسب إحدى الطرق المعتمد في تقدير التبخر وهي طريقة ثورنثوايت (Thornthwaite)[13]، بين 800 مليمتر و1200 مليمتر.

رغم ندرة المياه السطحية، يحظى مجال الساحَل بوجود فرشة مائية باطنية مهمة قريبة من السطح، لا يتجاوز سقفها 100 متر تحت سطح الأرض، تتميز مياهها بجودة متوسطة تستغل من طرف الساكنة المحلية، عن طرف حفر الآبار، في سقي بعض المزروعات (الخضروات، والمزروعات الكلائية). على خلاف المجال السهلي الذي تتميز فرشته المائية بصعوبة استغلالها نظرا لعمقها الكبير بسبب طبيعة الصخور النفوذة وغياب عاليات تغذيها بالمياه.

كما تتوفر عبدة الشمالية على موارد ترابية متنوعة ومتباينة من حيث خصوبتها. وتظل تربة الترس المنتشرة بسهل عبدة من أكثر التربات خصوبة وملاءمة للزراعة وذلك بحكم قدرتها الكبيرة على الاحتفاظ بالماء لمدة طويلة وبالحضور القوي للمادة العضوية[14].

أما بالنسبة للساحَل، فتظهر تربات فقيرة، في معظمها، تعاني من ضعف مادتها العضوية وضعف قدرتها على الاحتفاظ بالماء كالتربة ضعيفة التطور (الرمل)[15]، والتربة الكلسمغنيزية (تربة الحروشة)[16].

**ثالثا: تواجه مؤسسات التعليم والإرشاد الفلاحي إكراهات متعددة تحد من دورها في تطوير قدرات الفلاحين**

**1.3 انفتاح متباين لمؤسسات التعليم الفلاحي على أبناء الفلاحين:**

يتوفر، مجال الدراسة، على مؤسستين للتعليم الفلاحي تتواجدان بالجماعة الحضرية لجمعة سحيم، هما: الثانوية الفلاحية، والمعهد التقني الفلاحي. وتتميز هذه المؤسسات بموقعها وسط سهل عبدة، أما من حيث بنيتها التحتية فهي تمتد على مساحة 5,3 هكتار، تشتمل مرافق الإدارة، وخمسة أقسام، ومخزنين، وداخلية، ومطعم، ومكتبة، إضافة إلى مختبرين وضيعة بيداغوجية (**Pedagogical farm**) تبلغ مساحتها 2,5 هكتار وبيتين بلاستيكيين.

**أ. الثانوية الفلاحية**

فتحت هذه الثانوية أبوابها في وجه التلاميذ انطلاق من الموسم الدراسي 1990-1991، وكان نظام الدراسة بها يمتد على ثلاث سنوات تشمل جميع مستويات سلك الباكالوريا (جذع مشترك، السنة الأولى والسنة الثانية)، وبعد سنة 2009 أصبحت مدة الدراسة بها سنة واحدة تقتصر على السنة الثانية باكالوريا شعبة علوم تجريبية مسلك "علوم زراعية"، تنتهي بحصول التلاميذ الناجحين على شهادة "باكالوريا تقنية فلاحية".

وإيمانا منها بأهمية التعليم المهني في مستقبل الخريجين، فقد استحدثت وزارة التربية الوطنية انطلاقا من الموسم الدراسي 2013/2012 ثلاث شعب من الباكالوريا المهنية (**Professional baccalaureat**) تتوزع بين المهني الصناعي والمهني الخدماتي والمهني الفلاحي، يتلقى من خلالها التلاميذ بالإضافة إلى المواد الدراسية الأساسية تعليما مهنيا في التخصص المطلوب على مدار سنوات الباكالوريا الثلاث، إلا أنه لم يتم لحد الآن اعتماد الباكالوريا المهنية الفلاحية بالثانوية الفلاحية بجمعة سحيم، ولا زال يقتصر التعليم الفلاحي بها على تضمين البرنامج الدراسي لتلاميذ السنة الثانية باكالوريا علوم زراعية مادة علوم النبات وعلوم الحيوان التي يتلقى من خلالها المتعلمون معارف أساسية في هذه العلوم وفق غلاف زمني يقدر بثلاث ساعات أسبوعيا لموسم دراسي واحد.

أما بالنسبة لشروط ولوج الثانوية الفلاحية بجمعة سحيم فهي محددة في النجاح في السنة الأولى شعبة "علوم تجريبية" والتعبير عن الرغبة في استكمال الدراسة في السنة الثانية باكالوريا بمسلك علوم زراعية. كما يشترط في التلاميذ الراغبين في ولوج هذه الثانوية أن يجتازوا مرحلة الانتقاء التي تتم بناء على النقط المحصل عليها خلال السنة أولى باكالوريا.

لقد أظهرت نتائج الاستمارة التي أنجزت، خلال الموسم الدراسي 2018-2019، على عينة مكونة من 24 تلميذا يتابعون دراستهم بالثانوية الفلاحية لجمعة سحيم (السنة الثانية من سلك الباكالوريا، مسلك علوم زراعية)، أن معظم التلاميذ ينتمون إلى جهة مراكش آسفي (18 تلميذا وتلميذة) موزعين على الأقاليم والعمالات التالية: مراكش، وآسفي، واليوسفية، وقلعة السراغنة، وشيشاوة، والحوز، فيما ينتمي باقي التلاميذ إلى جهات الدار البيضاء سطات، والرباط القنيطرة. تظل الملاحظة الأساسية هي تدني عدد التلاميذ المنتمين إلى مجال الدراسة إذ يقتصر الأمر فقط على تلميذ واحد. وهذه الملاحظة تشمل كذلك منطقة عبدة (إقليم آسفي) وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

**الجدول 1: تطور عدد التلاميذ بالثانوية الفلاحية لجمعة سحيم (2008-2009 إلى 2017- 2018)**

| الموسم الدراسي | العدد الإجمالي | الحاصلون على الباكالوريا | التلاميذ من إقليم آسفي |
|---|---|---|---|
| 2009/ 2010 | 32 | 16 | 06 |
| 2010/ 2011 | 28 | 24 | 06 |
| 1011/ 2012 | 29 | 10 | 05 |
| 2012/ 2013 | 30 | 23 | 11 |
| 2013/ 2014 | 30 | 16 | 06 |
| 2014/ 2015 | 32 | 24 | 07 |
| 2015/ 2016 | 34 | 21 | 04 |
| 2016/ 2017 | 14 | 11 | 01 |
| 2017/ 2018 | 24 | 24 | 06 |

**المصدر: الثانوية الفلاحية بجمعة سحيم، 2018**

يستنتج، كذلك، من خلال هذا الجدول أن الثانوية الفلاحية، رغم موقعها داخل مجال الدراسة، تنفتح، بشكل محدود، على محيطها وهو ما يعني أن مساهمتها في تنمية مهارات الفلاحين ومعارفهم تظل بدورها محدودة جدا. ويمكن رد هذه المحدودية أولا إلى عدم التعريف بالثانوية لدى تلاميذ المؤسسات التعليمية بالإقليم وبآفاقها إذ لاحظنا أن هذا التعريف يقتصر على بعض المعارض الفلاحية التي تقام بمدينة آسفي خلال فصل الصيف إضافة إلى المعلومات المحدودة التي يوفرها مستشارو التوجيه المدرسي وموقع "توجيهي".

كما يمكن تفسير هذه المحدودية بعدم رغبة التلاميذ في إكمال دراستهم في التعليم الفلاحي نظرا لكونه – من وجهة نظرهم– يكرس استقرارهم بالمجال الريفي وهو الأمر الذي يتحاشاه معظم التلاميذ بحكم ما يعتبرونه صعوبة الحياة في الأرياف مقارنة بالمدن التي توفر سبل عيش أفضل.

وهكذا، فمن أصل عينة مستجوبة مكونة من 45 تلميذا تدرس بالسنة أولى باكالوريا علوم تجريبية بإحدى الثانويات المتواجد بمجال الدراسة لم يعبر سوى أقل من 5 % من التلاميذ عن رغبتهم في الالتحاق بالثانوية الفلاحية، وحتى هؤلاء التلاميذ لا تتاح لهم، في الكثير من الأحيان، فرصة متابعة دراستهم في هذا النوع من التعليم نتيجة عدم حصولهم على العتبات المطلوبة.

إذا كانت الثانوية الفلاحية لجمعة سحيم تساهم، بشكل محدود، في نقل المعارف والمهارات المرتبطة بالقطاع الفلاحي إلى أبناء فلاحي مجال الدراسة، فإن المؤسسة الثانية وهي المعهد التقني الفلاحي تحظى بأهمية أكبر.

**ب. المعهد التقني الفلاحي (ITA):**

يقع المعهد التقني الفلاحي لجمعة سحيم بجوار الثانوية الفلاحية إذ يحتضنهما سور واحد وتشرف عليهما إدارة مشتركة. وقد أنشأ هذا المعهد ابتداء من الموسم الدراسي 1999-2000 بهدف تكوين عمال وتقنيين فلاحيين مؤهلين، وهو يوفر ثلاثة مسالك مختلفة للتكوين (**الجدول 2**).

**جدول 2: نظام التكوين بالمعهد التقني الفلاحي بجمعة سحيم**

| | التقني | التأهيل | التكوين بالتدرج |
|---|---|---|---|
| شروط الولوج | الدراسة على الأقل بالسنة الثانية باكالوريا علمية أو تقنية.<br>السن 30 على الأكثر عند اجتياز مباراة الدخول. | الدراسة بالسنة الثالثة من سلك الثانوي الإعدادي.<br>السن من 15 إلى 25 سنة على الأكثر عند اجتياز مباراة الدخول. | السن من 15 إلى 35 سنة على الأكثر عند اجتياز مباراة الدخول. |
| مدة التكوين | سنتان بالتناوب | سنتان بالتناوب | 10 أشهر بالتناوب |
| الشعبة | الزراعات المتعددة والإنتاج الحيواني | الزراعات المتعددة والإنتاج الحيواني | حسب حاجيات المتدربين |

**المصدر: المعهد التقني الفلاحي بجمعة سحيم، 2018**

من خلال هذا الجدول، يتبين أن نظام التكوين بالمعهد التقني الفلاحي يرتكز على ما يسمى بـ ""التكوين بالتناوب" وهو تكوين يتشكل من مستويين: المستوى الأول نظري يمثل 50 % يتم داخل المعهد والثاني تطبيقي يمثل بدوره 50 % عبارة عن تداريب ميدانية.

بالنسبة للتكوين النظري، فهو يقوم، مثلا، بالنسبة لمسلك التقني الفلاحي الذي انطلق خلال الموسم 2006-2007، على اكتساب العديد من المعارف العامة في البيولوجيا والبيومناخ وعلوم التربة، ومعارف مرتبطة بمستوى التكوين في زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الخضروات والسقي والتخصيب وحماية النباتات وتقنيات الإنتاج الحيواني وتربية النحل وتربية الدواجن والمكننة، بالإضافة إلى معارف في الاقتصاد والحياة السوسيومهنية من قبيل الاقتصاد العامة وإنشاء وتدبير المقاولات الفلاحية وتنظيم العمل. أما التكوين التطبيقي، فيتم بإحدى الضيعات الفلاحية الخاصة تكون من اختيار المتدرب، وتتجلى أهمية هذا التكوين في تطبيق المعارف المكتسب في المرحلة النظرية.

مقارنة بالثانوية الفلاحية، فالمعهد التقني الفلاحي بجمعة سحيم أكثر انفتاحا على مجال الدراسة بحكم أن من شروط الالتحاق به أن يكون المتدرب أحد أبناء الفلاحين، إذ يمثل المتدربون المنحدرون من ست جماعات تنتمي إلى سهل عبدة الشمالية (لبخاتي، ولحضر، والكرعاني، مول البركي، سيدي عيسى)، حوالي 65,8 % من مجموع المتدربين البالغ عددهم 26 متدربا يتابعون تكوينهم بسلك "التأهيل".

على الرغم من ضعف انفتاح هذه المؤسسات التعليمية على أبناء فلاحي مجال الدراسة، فإنها تساهم في فتح آفاق متعددة لفائدة التلاميذ. فقد عبر 29,16 % عن رغبتهم في استكمال دراستهم بمعهد الحسن الثاني للزراعة البيطرية للحصول على شهادات عليا (الماستر أو الدكتوراه)، فيما عبر 16,66 % عن رغبتهم في إنشاء مقاولة فلاحية، و12,5 % في الأشراف على مقاولة فلاحية مملوكة للأسرة، و12,5 % عبروا عن رغبتهم في العمل داخل ضيعة فلاحية، أما باقي التلاميذ فعبروا عن أكثر من رغبة.

يتضح، إذا، أن التعليم الفلاحي يساهم بشكل متفاوت في نقل المعارف والمهارات المرتبطة بتحديث وتطوير القطاع الفلاحي داخل مجال الدراسة، وهذا النقل لا يمكن أن يتم إلا إذا مارس هذا التعليم وظيفته في تكوين تقنين قادرين على تحويل المعرفة التي تلقوها إلى الفلاحين عبر طرق الإرشاد الفلاحي.

**2.3 تحد قلة الموارد البشرية من دور مؤسسات الإرشاد الفلاحي**

بالنسبة لمجال الدراسة، يتوفر على مركزين للاستشارة الفلاحية من أصل ثلاثة مراكز توجد بمنطقة عبدة، وهما مركز الاستشارة الفلاحية بحرارة (دائرة حرارة)، ومركز الاستشارة الفلاحية بجمعة سحيم (دائرة عبدة).

تسهر هذه المراكز، كما هو الشأن بالنسبة لباقي مراكز الاستشارة الفلاحية بالمغرب، على تقديم الاستشارة للفلاحين في جميع الجوانب المتعلق بنشاطهم الزراعي أو تربية الماشية، بما في ذلك – حسب أحد موظفي هذه المراكز- آليات التأقلم مع

التغايرية المطرية التي تعيشها لا سيما المجالات البورية كمكافحة الأمراض التي تصيب النباتات، والتأمين على المزروعات ضد الجفاف.

**شكل 1: توزيع مراكز الاستشارة الفلاحية بإقليم آسفي**

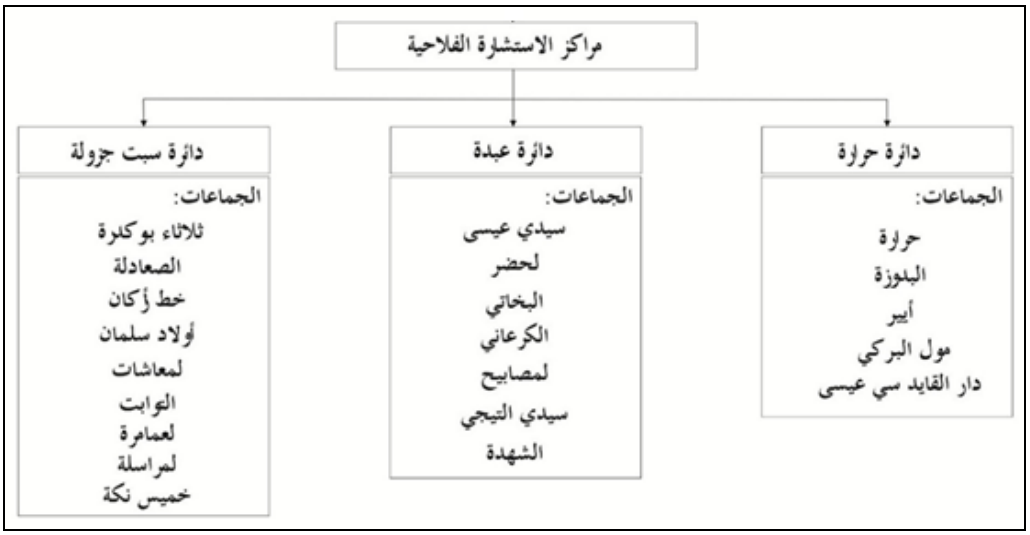


**المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات من المديرية الإقليمية للفلاحة بآسفي**

من خلال المقابلات التي أجريت مع بعض أطر مراكز الاستشارة الفلاحية بحرارة وجمعة سحيم، تبين أن هذه المراكز تعاني من بعض الصعوبات التي تحد من فعاليتها، منها: قلة الموارد البشرية مقارنة بعدد الفلاحين واتساع الرقعة التي يشملها التأطير (**شكل 1**). فعلى سبيل المثال، يصل عدد المستشارين الفلاحيين بمركز الاستشارة الفلاحية لجمعة سحيم ستة مرشدين يشرفون على أزيد من 15.274 فلاح يتوزعون على سبع جماعات ترابية أي بمعدل مرشد واحد لكل 2545 فلاحا. ويزيد من تفاقم هذا المشكل الظروف التي يشتغل فيها التقنيون الفلاحيون كغياب التشييب (يتجاوز متوسط أعمار الموظفين 50 سنة)، وقلة الإمكانيات رغم تتوفر المراكز، مقارنة بالسابق، على وسيلة نقل واحدة، على الأقل، ومسلاط ضوئي (**Data-Shaw**)، ولوحات إلكترونية وأن كان عددها لا تناسب مع عدد المرشدين ولا تتيح إمكانية التواصل الدائم مع الفلاحين.

بالإضافة إلى ذلك، يعاني المرشدون من تشتت التجمعات السكنية وصعوبة المسالك الطرقية التي تربط بعض التجمعات البعيدة بالطرق المعبدة. فإذا كانت نسبة التغطية بالمسالك عرفت تحسنا إلا أنها تتدهور بفعل التساقطات وهو مما يزيد من تعقيد عملية التواصل ويحول دون وصول المرشدين.

كما يرى المرشدون أن من الأسباب التي تحد من فعالية تدخلاتهم تكليفهم بمهام خارج تكوينهم التقني، فمراكز الاستشارة الفلاحية أسندت إليها مهام تجارية تتعلق ببيع البذور المنتقاة التي تنتجها الشركة الوطنية لتسويق البذور (**SONACOS**) وهي عملية -حسب هؤلاء المرشدين- لا ترتبط بإرشاد الفلاح إلى السبل التي تمكنه من تحسين وتنمية فلاحته، وتساهم في إهدار وقت المرشد خلال فترة تستدعي الحضور إلى جانب الفلاح (فترتي الحرث والزرع).

أما بالنسبة للفلاح، فقد أظهرت الأجوبة التي تم استخلاصها من خلال سؤال عينة من الفلاحين عن علاقتهم بمراكز الاستشارة الفلاحية أن أزيد 83 % منهم لم تستفد من هاته المراكز إلا لعدم العلم بوجودها أم لعدم الرغبة في زيارتها لكونها لا تقدم جديدا، أما أقل من 17 % من تلك العينة هي التي أكدت اتصالها بهذه المراكز لشراء البذور المنتقاة أو حضور أيام تكوينية أو زيارة المرشد قصد الاستفسار على تقنيات التأقلم مع الجفاف وغالبا ما ينصح هؤلاء الفلاحون إما بالقيام بالتأمين عن المزروعات ضد الجفاف أو استعمال التقنيات الحديثة.

عموما، فإن أجوبة الفلاحين تؤكد انحسار دور مراكز الاستشارة الفلاحية، ويمكن إرجاع أسباب هذا الانحسار إلى عدم زيارة المرشدين لأغلب الفلاحين، وعدم ارتباط المواضيع التي يناقشها المرشد بواقع الفلاح الذي ينتظر دائما تحسين أوضاعه الاجتماعية وتقديم الدعم، لذلك فإن مواضيع كالتأمين على المزروعات ضد الجفاف لا يكون لها الأثر الكبير في حياة

الفلاح مادام يرى نفسه يعاني من الفقر ثم إن الفلاح يرى، كذلك، أنه أدرى من المرشد بالتقنيات التي تلائم حيازته انطلاقا من إمكانياته وظروفه وبالتالي فالمرشد لا يقدم جديدا بالنسبة إليه.

إن الدور الباهت لمؤسسات التعليم والإرشاد الفلاحيين حتم على الفلاحين ضرورة البحث عن طرق بديلة المواجهة الجفاف وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، ومن هذه الطرق اعتماد ما يعرف بالمنتجات المجالية التي تراعي خصوصيات المجال التي تستزرع فيه.

**3.3. يلجأ الفلاح المحلي إلى تقنيات متنوعة لتدبير موارده المائية والترابية**

يشكل الفلاح المحلي محور رحى الفاعلين المحليين نظرا لكونه المتضرر الأول من الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية ولكونه كذلك المستفيد الأول من تضافر جهود باقي الفاعلين الرامية إلى حماية موارده المائية والترابية وضمان منتوجه الزراعي والحيواني.

واعتبارا لضعف الموارد المائية السطحية والباطنية لعبدة الشمالية وكذا تغايرية التساقطات البيفصلية والبيسنوية فإن الفلاح المحلي لجأ إلى مجموعة من التدابير للتكيف مع هذه الوضعية ومنها:

**أ. تعبئة مياه التساقطات وتدبير استغلالها**

يقوم الفلاح المحلي بتخزين مياه التساقطات خلال الفترات المطيرة في خزانات تحت أرضية تسمى "النطافي" لاستغلال مياهها في الشرب وإرواء ماشيته وباقي أشغاله المنزلية. ولتدبير الموارد المائية المحدودة المخزنة في " النطافي" فإن الفلاح يبدأ باستغلال مياه الضايات في أشغاله المذكورة آنفا باستثناء الشرب. وبعد نفاذ مخزون الضايات والنطافي لا يتبقى أمامه سوى تعبئة خزاناته بالمياه من أقرب الآبار (على قلتها) أو من المجرى المائي السطحي الوحيد بالمنطقة وهو عبارة عن قناة مائية مكشوفة تجلب المياه من نهر أم الربيع لتزويد محطات معالجة مياه الشرب بالمراكز الحضرية (آسفي وجمعة سحيم وسبت جزولة) وكذا بالمراكز القروية كثلاثاء سيدي عيسى وثلاثاء بوكدرة، هذا في ظل تعثر مشروع تزويد الساكنة القروية لإقليم آسفي بالماء الشروب والذي انطلق منذ ثلاث سنوات ولا زالت الساكنة المحلية تنتظر بدء الاستفادة منه.

**ب. تنويع وتطوير التقنيات الفلاحية**

يعتبر إنتاج الحبوب من أهم الأنشطة الفلاحية بالمنطقة خاصة بسهل عبدة، إلا أن فلاحي المنطقة عانوا من تذبذب محصولهم من هذه المادة الحيوية في غدائهم، مما حتم عليهم تطوير تقنياتهم واستراتيجياتهم كاستبدال أصناف القمح القديمة بأخرى ملائمة نسبيا لخصوصيات المنطقة واعتماد تقنية إراحة الأرض أكثر من التناوب الزراعي، علاوة على اتباع تقنيات أخرى كالبذر المبكر والحرث السطحي ومحاربة الأعشاب الضارة.

اعتمد الفلاح العبدي لزمن طويل في زراعته للقمح على إعادة زراعة جزء من محصوله السابق من أصناف قديمة من القمح الصلب، هذه الأصناف تميزت بطول دورتها الزراعية ووفرة منتوجها من القش أو التبن إلا أن انحسار الأمطار أحيانا في أواخر الموسم الفلاحي، وهي الفترة التي تتزامن وظهور البذور ونضجها، يجعل محصول الحبوب في مهب الريح. هذا الوضع حث مراكز البحث الزراعي على إنجاز مجموعة من التجارب من أجل إنتاج أصناف من القمح ذات دورة إنباتية أقصر ولها قدرة أكبر نسبيا على تحمل الجفاف. هذه الأصناف تم الترويج لها من طرف مراكز الإرشاد/ الاستشارة الفلاحية وتوفيرها في البداية من طرف الدولة بأثمنة مدعمة. وبذلك تم استبدال الأصناف القديمة من القمح الصلب مثل "كوكوريت" و"كريم" و"27-77" ومن القمح اللين مثل "البوطام" و"مرشوش" و"سيتي سيروس" بأصناف أخرى نذكر منها "كاريوكا" و"رياد" و"بروسبيرو" بالنسبة للقمح الصلب، و أصناف "أشطار" و "راديا" و "أمال" بالنسبة للقمح اللين. تجدر الإشارة إلى كون الأصناف الجديدة المذكورة لم تحل المشكلة بشكل حاسم، ولا زال الفلاحون ينتظرون توفير أصناف جديدة تم إنتاجها مؤخرا بناء على أبحاث علمية حديثة أبانت عن مقاومة أعلى للجفاف ويمكن زراعتها حتى في المناطق الصحراوية.

فيما يخص التقنية الثانية فقد اهتدى عدد من فلاحي المنطقة وخصوصا أصحاب الاستغلاليات الكبرى والمتوسطة إلى أن نظام الدورة الزراعية أو التناوب الزراعي وإن كان مفيدا للتربة حيث يحميها من استنزاف مكوناتها المعدنية بسبب

تنوع متطلبات المزروعات المختلفة من هذه المادة الحيوية إلا أن استغلال الأرض بشكل مكثف في بيئة تعرف اضطرابا في تساقطاتها يحد من القدرات الإنتاجية لتربتها، وبالتالي أصبحوا يفضلون إراحة الأرض وان كان ذلك لا يسمح باستغلال الأرض إلا مرة واحدة كل موسمين إلا أنه يمكن الأرض من تخزين كمية من المياه خلال موسم الإراحة شريطة عدم حرثها بشكل عميق خلال فصل الصيف حماية لمخزونها المائي من التبخر.

كما أن الفلاح المحلي بحكم ارتباطه الطويل بالزراعة اكتسب درايات مهمة تتعلق بالحفاظ على مخزون التربة من المياه وذلك باستعمال آلات حديثة لحرث الأرض حرثا سطحيا كفيلا بتغطية البذور وتنعيم التربة دون تعريض مخزونها للتبخر، كما تعلم تبكير عملية البذر حتى يتسنى للمزروعات الاستفادة من التساقطات الأولى للموسم الفلاحي تحسبا لانقطاعها المبكر، هذه التقنية احتمال نجاحها يبقى أكبر نسبيا من تأجيل البذر إلى ما بعد ارتواء التربة من التساقطات الأولى التي تتأخر أحيانا إلى شهر دجنبر، لكنها في المقابل قد تتحول إلى مقامرة حين تتهاطل تساقطات ضعيفة بعد البذر المبكر ثم تنقطع مدة طويلة مما يؤدي إلى هلاك النبات لأن جذوره لا تكون قد نمت بشكل يمكنها من الوصول إلى المياه في أعماق التربة.

أما التقنية الأخيرة فهي استعمال مبيدات الأعشاب بعد فترة لا تتجاوز شهرا على الإنبات بهدف القضاء على النباتات الضارة التي تنافس منتوجه في استهلاك الماء وأملاح التربة.

**ج. تنويع المنتجات الفلاحية وتثمين المنتجات المجالية**

يتميز سهل عبدة بخصوبة ترباته وملاءمتها للعديد من الزراعات إلا أن تغايرية التساقطات وعدم كفايتها حتم على الفلاح تفضيل المزروعات التي تتحمل الجفاف أكثر من غيرها، وبذلك فقد تراجعت زراعة الفول بهذا المجال خلال العقود الأخيرة نظرا للمتطلبات المائية الكبيرة لهذا النوع من القطاني، في حين تزايد الاهتمام بزراعة الجلبان والحمص نظرا لكون متطلباتهما المائية أقل ودورتيهما الإنباتية أقصر.

أما منطقة الساحَل فقد عرفت توجها كبيرا إلى إدخال أو توسيع العديد من الأنشطة الفلاحية إضافة إلى تثمين منتجات مجالية أخرى:

- تعاطى الفلاحون بشكل متزايد لغراسة الزيتون والتين بعد النتائج الواعدة لتثمين هذين المنتجين في مناطق أخرى من المغرب واستغلالا للدعم الذي وفرته الدولة مؤخرا، والمتمثل في توفير الشتلات بثمن رمزي والتكفل أحيانا من قبل وزارة الفلاحة، عبر مشاريع تسند لشركات خاصة، بتوفير الشتائل والقيام بعملية الغرس والسقي لمدة سنتين. ويعتبر مشروع غراسة 500 هكتار من التين بجماعة الصعادلة الذي أشرف على تدشينه ملك البلاد خلال زيارته لإقليم آسفي سنة 2013 أحد أهم تلك المشاريع. إلا أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح لأسباب يعزوها الفلاحون إلى عدم التزام الشركات التي أسندت إليها مهام إقامة المشروع (الغرس والسقي...)، في الوقت الذي يعزوها مسؤولو وزارة الفلاحة إلى تعمد إتلاف الفلاحين للشتائل المغروسة نظرا لتوجسهم من فقدان الأراضي التي أقيم عليها المشروع علما أن أغلبها أراضي جموع وليست ملكا خاصا. ومع ذلك فإن العديد من فلاحي المنطقة قاموا بمجهودات شخصية معتبرة من أجل توسيع مساحة هذه المغروسات.

- نظرا لتوفر بيئة مناسبة لتربية النحل بالمنطقة الساحلية أفضل مما هي عليه في سهل عبدة، حيث يتوفر المرعى بالساحل بشكل أكبر نظرا لوجود مساحات شاسعة لا تصلح للزراعة تنبت بها العديد من الأشجار والنباتات الحولية، كما أنه بخلاف المنطقة السهلية لا يستعمل الفلاحون بالمنطقة الساحلية كثيرا مبيدات الأعشاب الضارة **(herbicides)** ومبيدات الحشرات **(insecticides)**، هذه المبيدات التي تستعمل بشكل أكبر لمعالجة المزروعات في المنطقة السهلية وتقضي بالتالي على النحل، فتزايد بذلك مربو النحل بالمنطقة الساحلية بشكل ملحوظ وانخرط بعضهم في تعاونيات لتطوير هذا النشاط والدفاع عن ممتهنيه.

- تربية الحلزون نشاط آخر بدأ يستقطب بعض الفلاحين بالمنطقة الساحلية، يعود هذا النشاط إلى الفترة الاستعمارية (1912-1956) حيث عمل المستعمر الفرنسي على جلب بعض أنواع الحلزون من فرنسا وتكثيرها بالمنطقة الساحلية المعروفة برطوبتها المناسبة لتربية الحلزون بغرض توفير طعام للجنود الفرنسيين إبان احتلالهم للمنطقة تحسبا

لأي حصار قد يفرض عليهم من قبل رجال المقاومة. ولم يعرف هذا النشاط انتعاشا إلا في الآونة الأخيرة مع تزايد إقبال المستهلكين للحلزون وطنيا ودوليا، خصوصا بعد توقيع المركز الوطني للاستثمار لجهة مراكش- آسفي اتفاقية شراكة مع الجمعية الوطنية لمربي الحلزون بإيطاليا مطلع سنة 2019 بهدف نقل خبرات الإيطاليين في هذا المجال وتسهيل تسويقه إلى الخارج.

- من أهم خصائص المنتجات المجالية قدرتها على التأقلم مع إكراهات الوسط الطبيعية، وما تسميتها بالمجالية أو الترابية إلا لارتباطها بهذا المجال. ويأتي على رأس المنتجات المجالية بالمنطقة المدروسة "الكَبار" **(caper)** الذي وجد بشكل طبيعي (غير مزروع) بدائرة جزولة جنوب شرق مدينة آسفي منذ قرون، وبعد قيام الفرنسيين بتصديره إلى بلدهم ابتداء من سنة 1920[17] وارتفاع ثمنه بشكل ملحوظ خلال ثمانينيات القرن الماضي تزايد الاهتمام بزراعته بالمنطقة. اهتمام سيتعزز أكثر بعد تصنيف كبار آسفي كأهم منتج مجالي بالمنطقة وحصوله على ترميز البيان الجغرافي **(geographic indication)** وتبوء إقليم آسفي للمرتبة الأولى وطنيا في إنتاجه بـ 38 %من حجم إنتاج وطني بلغ سنة 2014 ما يناهز 23000 طن، وهو ما مكن المغرب من الحفاظ على صدارته العالمية في إنتاجه وتصديره لسنوات عدة[18].

ويتميز نبات الكبار بقدرته العالية على تحمل الجفاف وفقر التربة بل إنه يستطيع النمو في التربات الكلسية الفقيرة وبين شقوق الأجراف[19]. هذه الخصائص المميزة شجعت الفلاح المحلي ببعض المجالات الساحلية كجماعتي الصعادلة وحرارة على توسيع زراعته. تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكثر استهلاكا من الكبار هو براعمه الزهرية التي يجب أن تقطف قبل تفتحها وتحولها إلى أزهار، إلا أن ما يعيق تطوير هذا المنتج رغم إنتاجيته الجيدة ولو في أسوأ الظروف هو ضعف الاستهلاك الوطني منه حيث يصدر 98% منه إلى الخارج مع خضوع المنتج المحلي لعدد من المحتكرين الذين يستطيعون دون غيرهم تصديره إلى الخارج.

**خلاصة:**

يتنوع الفاعل المحلي في القطاع الفلاحي بين الفردي(الفلاح) والجماعي (الجمعيات والتعاونيات) والمؤسساتي كالمصالح المحلية لوزارة الفلاحة ومؤسسات التعليم الفلاحي والمجالس المنتخبة والسلطة المحلية. وقد ركزنا في هذا المقال على رصد وتقييم مساهمة مراكز الإرشاد والاستشارة الفلاحية ومؤسسات التعليم والتكوين الفلاحي وكذا الفلاح في تدبير واستدامة الموارد المائية والترابية بالمناطق المغربية شبه الجافة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

بالنسبة لمؤسسات الإرشاد والاستشارة الفلاحية فهي تساهم بشكل مقبول في تأطير الفلاحين من خلال المدارس الحقلية والعروض التكوينية وتنظيم زيارات ميدانية للضيعات النموذجية وللمعارض الفلاحية لفائدة بعض الفلاحين تحت تأطير مباشر من المستشارين الفلاحيين، إلا أن أغلب الفلاحين يرون أن تلك المجهودات لا ترقى إلى تطلعاتهم لأنها تقتصر على عينة محدودة منهم كما أن نقص الموارد البشرية وأدوات العمل يحد من فاعلية هذه المؤسسات.

تستقطب مؤسسات التعليم الفلاحي عددا محدودا جدا من المتعلمين فالثانوية الفلاحية لا يزيد خريجوها منذ سنوات عديدة عن 25 تلميذ/ سنة ينحدر أزيد من نصفهم من خارج الإقليم، كما أن عدم احتضانها لشعبة الباكالوريا المهنية الفلاحية يجعل متعلميها يتلقون تعليما بسيطا في المجال الفلاحي لمدة سنة وحيدة بمسلك علوم زراعية، على عكس ذلك يساهم المعهد التقني الفلاحي في تخريج ما لا يقل عن 50 متدربا سنويا يتلقون معارف ومهارات تتعلق بمختلف الزراعات وتربية الماشية وأساسيات الاقتصاد وإنشاء مقاولات فلاحية إلا أن قلة عدد هذه المعاهد وطنيا يحتم على مسؤوليها قبول متعلمين من خارج الإقليم وحرمان أبناء الإقليم من مقاعد هم أحوج ما يكون إليها.

أما الفلاح المحلي فإن ارتفاع نسبة الأمية بين صفوف هذه الفئة تجعله غير قادر على مواكبة تطورات المجال الفلاحي من خلال استخدام الوسائط الإلكترونية لتبادل الخبرات وزيارة المواقع الحكومية أو الخاصة التي توفر معارف وتكوينات حول مختلف الأنشطة الفلاحية.. ومع ذلك فقد زاد من اهتمامه بمجموعة من التقنيات الكفيلة بالحفاظ على الموارد

الترابية والمائية وضمان منتوج أوفر كالبذر المبكر والحرث السطحي والتسميد الكيماوي واستعمال بذور مختارة ذات دورة إنباتية أقصر واستبدال الري بالغمر والري بالرش بالري بالتنقيط في بعض المدارات السقوية والاهتمام بأنشطة أخرى كتربية النحل وتربية الحلزون بشكل عصري وتوسيع زراعة بعض المنتجات المجالية كالكبار وبعض الأشجار المثمرة كالتين والزيتون.

ولتطوير أداء هؤلاء الفاعلين المحليين نقترح ما يلي:

- توفير الموارد البشرية والمادية لمؤسسات الاستشارة الفلاحية وفتح الباب أمام توظيفات جديدة كفيلة بتعويض الخصاص المتزايد في هذه الأطر وتمكينها من أدوات العمل؛
- عدم اقتصار أنشطة الإرشاد الفلاحي على عينة محدودة من الفلاحين وتغطية بعض الجماعات القروية التي لا يعلم فلاحوها بوجود هذه المؤسسات أصلا؛
- توسيع العرض بالثانوية الفلاحية واستبدال التعليم التقني الفلاحي (مسلك علوم زراعية) الذي لا تزيد مدته عن موسم واحد بشعبة باكالوريا مهنية فلاحية يتلقى من خلالها المتعلمون تعليما فلاحيا لمدة ثلاث سنوات؛
- تحويل المعهد التقني الفلاحي إلى معهد تقني فلاحي متخصص وتوفير الأطر اللازمة لتخريج تقنيين متخصصين قادرين على نقل خبراتهم بشكل أفضل عوض الاقتصار على تكوينات بسيطة عبر التكوين بالتدرج أو مستوى التأهيل؛
- استبدال مشاريع الري بالرش أو بالغمر بالري بالتنقيط لتدبير استعمال الماء في ظل الخصاص المتزايد فيه
- الإسراع بإنتاج وتسويق ما توصلت إليه أبحاث مغربية حديثة حول إنتاج أصناف من القمح مقاومة للجفاف تصلح للزراعة حتى في الصحراء.

ختاما فإن استدامة الموارد المائية والترابية في المناطق شبه الجافة مسؤولية يتحملها الفاعل المحلي كما يتحملها باقي الفاعلين على المستوى الوطني، وهي حاجة تزداد إلحاحا بالنظر لأهمية هذه الموارد بالنسبة للقطاع الفلاحي الذي يساهم بنسبة هامة في الناتج الداخلي الخام وفي التشغيل وكذا في تحقيق الأمن الغذائي وبالنظر أيضا للأخطار التي تهددها، لكن في ظل الإكراهات المتعددة التي يتخبط فيها الفلاح المحلي فإن الدولة مدعوة لاستمرار دعمها له بل وزيادته وتشجيع الفلاح على اعتماد زراعة ذكية تحفظ الموارد وتنمي المنتوج وترفع المردود.

## قائمة المراجع:


[1] - Stecal, H. (2014). *Mobilisation des réseaux d'acteurs el le développement régional : Le cas de la stratégie migration au SAGUENAY-LAC-SAINT-JEAN (QUÉBEC)*. Université du QUÉBE, CHICOUTIMI, p 98. Doti. https://constellation.uqac.ca/3034/1/Stecq_uqac_0862D_10092.pdf *(Consulté le 10/08/2020)*.

[2]- بوجروف سعيد. (2012). **الجهة والجهوية بالمغرب أي مشروع لأي تراب**، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ص 46.

[3]- الحافيظ إدريس،(2015)، **الموارد المائية بالمغرب الإمكانات والتدبير والتحديات**، المطبعة الرقمية، وجدة، ص ص 300-301.

[4] - http://www.agriculture.gov.ma, *(consulté le 10/02/2020)*.

[5] - http://www.agriculture.gov.ma, *(consulté le 10/02/2020)*.

[6]- الأسعد محمد. (2012). **اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي-زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب**، مؤسسة دكالة عبدة للثقافة والتنمية، الدار البيضاء، ص 181.

[7]- الأكحل المختار. (2004). **دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية-حالة هضبة بنسليمان**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ص 129.

[8]- الميسيطا (*Meseta*) هي كلمة ذات أصل إسبانية تعني الأرض المسطحة، وهي تطلق على المجموعات التضاريسية الكبرى المستوية والمنتمية إلى الكتل القديمة كالمسيطا المغربية التي تضم مجموع السهول والهضاب الأطلنتية، ويميز داخلها بين المسيطا الساحلية والتي يقصد بها السهول الساحلية والمسيطا الداخلية التي يقصد بها الهضاب الوسطى، ثم المسيطا الوهرانية التي تشمل الهضاب العليا المغربية.

[9]- محيي الدين محمد. (2006). الجيومورفولوجيا من الزمن الجيولوجي إلى الزمن المعيش تطبيق على منطقة دكالة- عبدة، مجلة بصمات، العدد 3، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، ص 78.

[10] - www.hcp.ma/downloads/RGPH-2014_t17441.html. *(Consulté le 08/06/2020).*

[11]- محيي الدين محمد والفاسي إدريس،(2003)، **تطورات الرباعي الحديث والهولوسين بالمغرب حالة حوض عبدة دكالة**، الأحواض النهرية بالمغرب وإشكالية التهيئة، أعمال الملتقى السابع للجيومرفولوجيين المغاربة، سلسلة الندوات رقم 15، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، ص 86-87.

[12]- تخص هذه المتوسطات سلسلة إحصائية بطول 27 سنة تمتد من سنة 1992-1993 إلى 2016-2017.

[13] - Lecarpentier, C. (1975). L'évaporation potentielle et ses implications géographiques (suite). *Annales de Géographie*, LXXXIV année (464), pp 388-393.

[14]- تربة ذات لون متغير حسب الفصول، أسود في الفصل الرطب ورمادي في الفصل الجاف. كما تتسم بنفاذيتها الضعيفة، ومساميتها القوية بفعل نسيجها الدقيق الذي يغلب عليه الطين (أزيد من 60 %)، لذلك فهي سريعة التميه والاختناق خلال الفصل المطيرة فيما تجف وتتصلب بالسرعة نفسها مع حلول الفصل الجاف (الصيف) بفعل ارتفاع درجات الحرارة.

[15]- تربة ذات نسيج رمل كلسي يحتوي على نسبة مهمة من الرمال تصل إلى حوالي 70 %، سمكها متوسط إلى مهم يتعدى، على العموم، 50 سنتيمترا وقد يصل أحيانا إلى 14 مترا.

[16]- خليط يمتزج فيه كل من الرمل والطين والدقة بكسارات حصوية كلسية ذات أحجام مختلفة نتيجة تطور فوق القشرة الكلسية، سمكها متوسط إلى ضعيف يقل، في الغالب، عن متر واحد.

[17] - Alami, N. (1988). Production, conservation et commercialisation des capres au Maroc. Mémoire de troisième cycle en agronomie, IAV Hassan II, complexe d'Agadir, p 30.

[18] - Lahlah, E. (2019). La réorganisation des activités agricoles dans les Abda : valorisation des produits de terroir et développement local. Thèse de doctorat en géographie, Université Chouaib Doukkali El Jadida, p 200.

[19] - لهلال المامون. (2011). **تدبير إنتاج الكبار بإقليم آسفي وانعكاساته السوسيواقتصادية نموذج دائرة جزولة**، بحث لنيل شهادة الماستر المتخصص في الجغرافيا، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، ص 43.